الكهرباء القطرية الاسرائيلية مساعدات إضافية تعوض ما يدفع من ضرائب، استخدمت الشركة العربية تعويضات العمال المستحقة والتي تجاوزت ٣٣ مليون ليرة إسرائيلية في عملية التوسع الآنفة الذكر[٣١]. واضطرت، بسبب أزمتها المالية، إلى التحايل على عدم تعويض الاجازات السنوية المتجمعة للعمال والتي تراكمت نتيجة لضغط العمل خلال السنوات التي رافقت عملية التوسع. كما لجأت إلى حرمان العمال من الزيادات الاستثنائية والعلاوات التي درجت على منحها كحوافز للمبدعين والمجدين في العمل، والمناورة على حقهم في العلاج الطبي ونصيبهم من الاستهلاك المجاني للتيار الكهربائي والذي منح لهم منذ تأسيس الشركة وفق القانون الأردني بما يعادل ٤٠ ٪ من قيمة التيار المستهلك من قبلهم[٣٢]. ولذلك، فقد جاءت مطالب العمال تنص على ضرورة ربط التعويضات بالدينار الأردني لضمان عدم تناقصها نتيجة لانخفاض الليرة الاسرائيلية المستمر، وصرف الاجازات السنوية المتراكمة للعمال، بالإضافة إلى دفع الزيادات الاستثنائية باعتبارها حقوقاً مكتسبة للعمال[٣٣]، وقد جاءت مطالب العمال هذه بعد معاناة أكثر من عشر سنوات من الاحتلال، أي بعد أن أصبح العمال مهددين بالبحث عن مصدر رزق آخر في ظل الارتفاع المستمر لمستوى المعيشة وبخاصة في منطقة القدس. ولذلك لم يكن مستغرباً هذا الدعم الذي منحتهم إياه المؤسسات والبلديات والهيئات الوطنية في كافة أنحاء الضفة الغربية، والوقفة المؤيدة لمطالبهم في إضراب تموز (يوليو) سنة ١٩٧٩، والذي استمر أكثر من عشرين يوماً.

وفي الحقيقة، فقد كان أهم مطلب للعمال، رغم انه لم يبرز إلّا أثناء الاضراب وليس قبله، هو إصرارهم على عدم فصل أي عامل من الشركة، في عملية الاصلاح التي اتفق على القيام بها[٣٤]. والواقع أنه كان هناك تيار في مجلس الادارة يدعو لعملية الاصلاح عن طريق تقليص عدد العمال إلى النصف. وقد سعت سلطات الاحتلال إلى الانتهاء بالشركة إلى وضع تقوم هي فيه بالاستغناء عن عمالها، وهذا ما يفسر عملية التوسع المفاجئة، التي فرضتها شروط الاستيطان، والتي استوجبت استخدام مائتي عامل جديد، ثم التوقف المفاجيء لوزارة الاسكان عن تكليف الشركة العربية بمشاريع التمديدات الكهربائية في المستوطنات الاسرائيلية بحجة الأمن. وكما هو معلوم، فإن مجال العمل في الضفة الغربية محدود، كما أن الأزمة الاقتصادية التي ألمت بالاقتصاد الاسرائيلي، نتيجة لحرب تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٧٣، أدت إلى استيعاب عدد أقل من العمال العرب القادمين من الضفة الغربية؛ مما يعني أن الشركة، بقرارها هذا، تحكم بالتهجير على مائتي عائلة من الضفة الغربية وبالتحديد من منطقة القدس، وهذا ينطبق تماماً مع السياسة الاسرائيلية الرامية إلى تفريغ الأرض من أكبر عدد ممكن من السكان، وبخاصة من الفئات الشابة التي هي في سن العمل.

وقد عبر العمال عن هذا التخوف في المذكرة التي قدمت باسم الهيئة الادارية لنقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، والتي ركزت على أهمية الانطلاق من «الاعتبار الوطني وليس التجاري لوضع شركة الكهرباء»[٣٥]، كما ركزت البيانات الصادرة عن النقابة على خطورة تأجير الامتياز على عروبة الشركة ونتائجه من تحجيم لانتاجيتها